

الاقتصادية

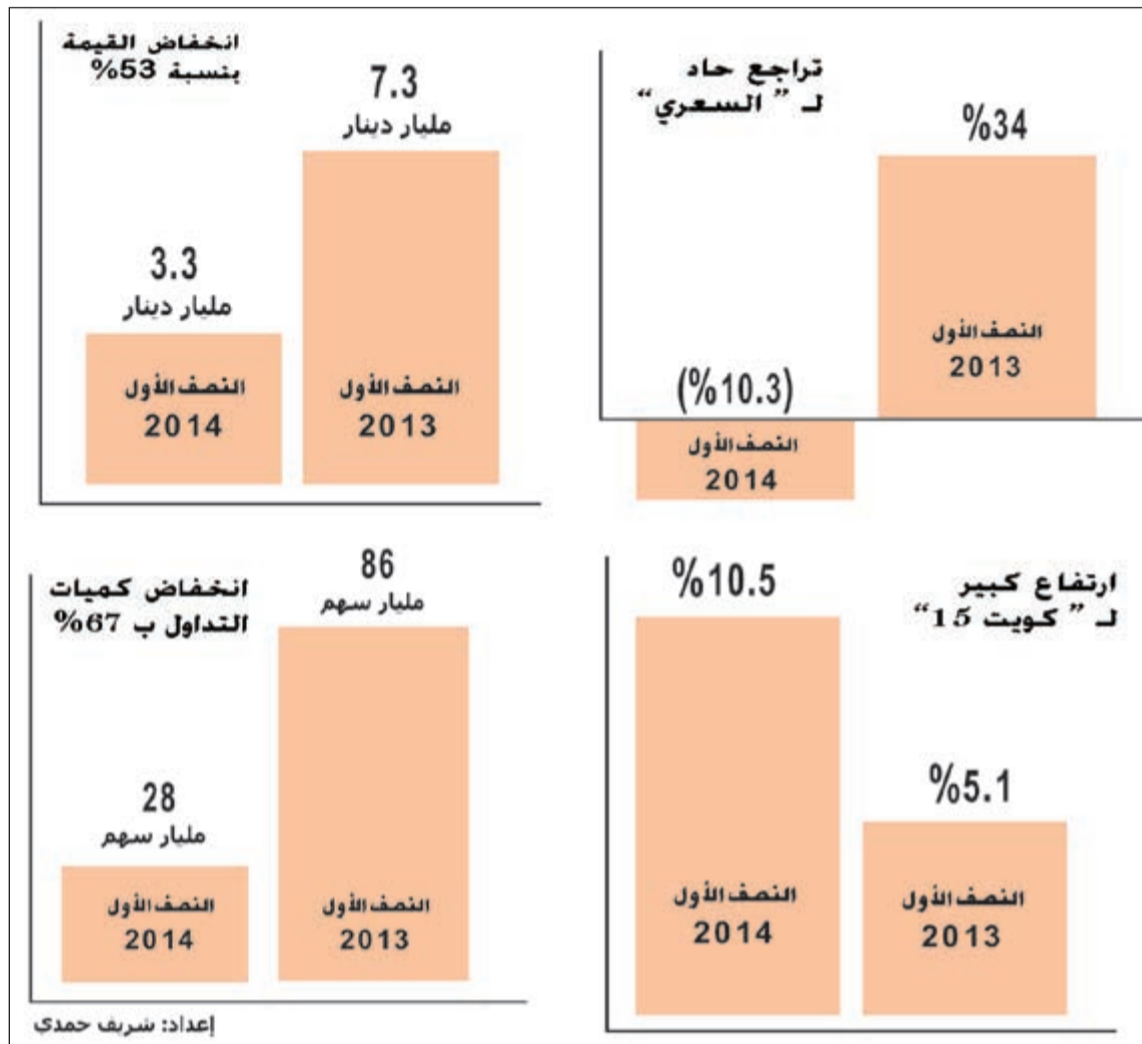
آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

499 مليار دولار قروض متراكمة بالشرق الأوسط وأوروبا خلال النصف الأول

رويترز: أظهرت بيانات أن القروض المجمعة في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا ارتفعت 711 على أساس سنوي إلى 499 مليار دولار في السنة الأولى من 2014 بدعم من أنشطة إعادة التمويل وزيادة طفيفة في تمويل عمليات الدمج والاستحواذ. وظلت صفقات إعادة التمويل المحرك الرئيسي لأنشطة الإقراض، حيث شجع انخفاض تكاليف الاقتراض عددا كبيرا من الشركات الأوروبية العملاقة على العودة مبكرا إلى السوق لاستبدال التسهيلات الحالية بأخرى ذات شروط أفضل. وقال مصرفي كبير لرويترز «كان الناس قلقين في بداية العام بشأن مصدر تدفق الصفقات لكن اشتداد المنافسة أدى إلى انخفاض التسعير وزيادة أحجام الصفقات».

تراجع القيمة بنسبة 53٪ يظهر ضعف المحفزات بالسوق

المؤشرات الوزنية الراجح الأكبر في النصف الأول



شريف حمدي

أسدل سوق الكويت للأوراق المالية الستار على تعاملات النصف الأول من 2014 محققا مكاسب على مستوى المؤشرات الوزنية، فيما لحقت به خسائر على مستوى المؤشر العام وكل المتغيرات وعلى رأسها القيمة النقدية.

ورصدت «الأنباء» أهم التحولات التي شهدتها السوق خلال النصف الأول من العام الحالي مقارنة بذات الفترة من 2013 وأبرزها ما يلي:

● تراجعت القيمة النقدية في النصف الأول من 2014 بنسبة 53٪ مقارنة بإقالات السوق في النصف الأول من 2013، حيث بلغ إجمالي القيمة في 3.3 مليارات دينار مقارنة بـ 7.3 مليارات دينار في النصف الأول من 2013، وهو ما يعكس مدى التدهور الشديد في مستوى القيمة التي يتم ضخها في السوق الكويتية جراء العزوف عن الخسول في سوق يعاني من كثير من المشاكل الداخلية وتؤثر فيه الأحداث الخارجية أكثر من غيره من أسواق المنطقة جراء الأوضاع الجيوسياسية، فضلا عن ضعف المحفزات التي تدعم العمليات الشرائية.

● بالنظر لمعدلات القيمة خلال الأشهر الـ 6 الماضية تجاوزتها تناقصت من 717 مليون دينار في يناير الماضي، إلى 535 مليون دينار في فبراير، ثم ارتفعت في مارس إلى 619 مليون دينار، ثم ارتفعت في أبريل إلى 625 مليون دينار على وقع النشاط المحسوس للأسهم القيادية في مرحلة الكشف عن النتائج المالية والتوزيعات النقدية والمخحة، ثم عادت القيمة للارتفاع مجددا مع انتهاء مفعول التوزيعات لتصل إلى 439 مليون دينار في مايو الماضي، ثم إلى 441 مليون دينار في يونيو الفائت.

المؤشرات الوزنية ● حقق مؤشر كويت 15 الأكثر نشاطا في سوق الكويت المالي خلال النصف الأول من العام الماضي مكاسب كبيرة من خلال إضافة 108 نقاط بنسبة 10.5٪، وهي نسبة جيدة مقارنة بذات الفترة من 2013، حيث كانت مكاسب المؤشر 5.1٪ عندما أضاف 50.3 نقطة لمكاسبه في ذات الفترة. ● كاد «كويت 15» يحقق مكاسب أكثر من التي حققها فعليا مع إقالات النصف الأول من العام الحالي لو

10.5٪ مكاسب

«كويت 15» قياساً

مع 5.1٪ في الـ 6

أشهر الأولى من

2013

مكاسب الوزني

5.1٪ بنسبة

انكماش بلغت

117٪

1.67٪ انخفاضا في

كميات التداول

تشير إلى ضعف

الحركة البيعية

والشرائية بالسوق

في النصف الأول من 2014، وهو مؤشر أخسر يعكس مدى الإحجام عن التداول في سوق أصاب المتداولين فيه الملل من ضعف الأداء باستثناء فترات نشاط لم تدم طويلا مقارنة بأسواق الجوار التي شهدت نشاطا قويا، وكثيرا منها استطاع أن يتجاوز تداعيات الأزمة المالية بل وحقق مكاسب أعلى من 2008.

البنوك أنشط القطاعات ● تقدم قطاع البنوك باقي قطاعات السوق خلال النصف الأول من العام الحالي من حيث الاستحواذ على القيمة النقدية المتدفقة إلى السوق، إذ بلغت قيمة تداولات أسهم القطاع 979 مليون دينار بنسبة 29٪ من الإجمالي، وبالمقارنة بذات الفترة من 2013 نجد أن قيمة تداولات قطاع البنوك بلغت 1.2 مليار دينار، ورغم أن القيمة التي استحوذ عليها القطاع أعلى في النصف الأول من 2013، إلا أن القطاع حل في المرتبة الثالثة بعد قطاعي الخدمات المالية والقطاع المصرفي، ويضمان كثيرا من الأسهم المضاربة الرخيصة والتي كانت محط اهتمام المتعاملين في الـ 6 أشهر الأولى من 2013 والتي كانت سببا في الارتفاع غير المسبوق للمؤشر السعري.

تراجعت كميات التداول في سوق الكويت للأوراق المالية بشكل لافت خلال النصف الأول من 2014، إذ بلغت 28.3 مليار سهم تراجع بلغت نسبته 67٪ مقارنة بذات الفترة من 2013، حيث بلغت كميات التداول 86 مليار سهم، وهو ما يعكس مدى التراجع الكبير في حركة البيع والشراء في سوق الكويت للأوراق المالية، فمعدل التداول اليومي تراجع من 703 ملايين سهم في النصف الأول من 2013 إلى نحو 232 مليون سهم

تجنب الخسائر الكثيرة في شهر يونيو الماضي، حيث سلبته هذه الخسائر الكثير من المكاسب التي وصلت إلى 12.7٪ مع إقالات مايو الماضي عندما وصل المؤشر إلى أعلى مستوى في تاريخه ببلوغه 1208 نقاط. ● جاء 7 أسهم من مكونات «كويت 15» ضمن قائمة أكثر 10 شركات تداولاً من حيث القيمة المتداولة، وحظيت بـ 1.3 مليار دينار خلال تعاملات النصف الأول من 2014، وبالمقارنة بذات الفترة من 2013 نجد أن سهمين فقط هما «الوطني» و«بيتك» من مؤشر كويت 15 كانا ضمن أكثر 10 شركات تداولاً من حيث القيمة المتداولة، وهو ما يوضح حجم نشاط الأسهم الكبيرة خلال النصف الأول من 2014.

شهد المؤشر الوزني ارتفاعا في النصف الأول بلغ 22.8 نقطة تعادل 5.1٪، ورغم هذا الارتفاع الذي حققه المؤشر، إلا أن مكاسبه في ذات الفترة من 2013، حيث حقق 44.7 نقطة بنسبة ارتفاع 11.1٪، أي أن مكاسب المؤشر الوزني تراجعت بنسبة 117٪، وهو ما يعكس ضعف تداولات الأسهم الثقيلة بالسوق منذ فترة ليست بالقليلة.

المؤشر العام ● تكبد المؤشر السعري

بزنس رمضاني

ثقافة الاقتصاد المستورد



إعداد: محمود فاروق

تعرض «الأنباء» زاوية يومية خلال

شهر رمضان، يكتبها المسؤولون في

القطاعات المختلفة كاستراحة يومية

يذكرون خلالها عبرا من الأزمة المالية

في 2008 الأكبر تاريخيا والمستمرة

تبعاتها حتى الآن، إذ يجيبون عن أسئلة

حول ذكرى الأزمة والعبر الاقتصادية منها،

والدروس التي تركتها فيهم.

حتى نطبقها في عملنا، وبالتالي نستطيع أن ننهض باقتصادنا الوطني، فكم من دول أصغر مساحة وأقل سكانا استفادت من المتطورة والغنية ذاتيا. نحتاج إلى تغيير ثقافتنا الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة، خاصة في ظل التطور السريع والهائل لتكنولوجيا المعلومات وسهولة وسرعة التعامل مع الأحداث، لذا يجب الأخذ بالتجارب الناجحة لتلك الدول التي أثبتت نجاحها، وضرورة التخلي عن الثقافات القديمة والكلاسيكية التي تعبر عن البيئه في التعامل مع الأزمة والنظر إليها من منظور بعيد لا يفيد ولا ييسم بشيء.

لا يمكن أن نسلط الضوء على كيفية منع وقوع الأزمات دون أن ندرس ونبدل جهدا في كيفية التعامل مع الأزمات، وهنا يجب تغيير الثقافة الاقتصادية الكلاسيكية التي تتمحور في وضع أسس وقواعد لتفادي ومنع وقوع الأزمات لشتى القطاعات الاقتصادية، فالأزمات تأتي لنا في العادة مستوردة من الخارج ومن الطبيعي صعب منعها أو التأثير بها، وهذا لا محال عنه. لذا يجب التركيز على كيفية التعامل مع الحدث ذاته وليس منعه، تلك الثقافة الاقتصادية الحديثة التي توفر جهدا كبيرا وتوفر أيضا أموالا كثيرة، لما تقوم به الإدارات سواء في البنوك أو الشركات من دورات مكثفة وما شابه ذلك ولكن بالنهاية يبقى وقوع الأزمة أمرا محسوما لا بديل عنه. فالواقع الحالي لا يُوْشِرُ إلى أننا قد استفدنا من الأزمات المالية السابقة التي مرت علينا سنوات وقرون، فهناك حاجة ضرورية للاستفادة من مجريات أحداث تلك الأزمات

فوزي النبيان
مدير عام شؤون مجلس إدارة
البنك الأهلي الكويتي

«موديز»: نظرة مستقبلية مستقرة للنظام المصرفي

تطور ملحوظا في إعادة تأهيل سجلات القروض بعد أزمة عامي 2008-2009، حيث أن البيئة التشغيلية ظلت متحفظة خلال الأعوام الـ 3 الماضية، كما توقع التقرير أن يكون هناك انخفاض في الديون المتعثرة لتصل إلى 3٪ من إجمالي القروض خلال 2014-2015 أقل من العام الماضي، حيث كانت عند 4.6٪ وأقل من مستويات فترة الأزمة المالية التي كانت تمثل آنذاك 10.2٪ عام 2009. ولكن تظل البنوك معرضة للمخاطر من تركيز الائتمان ومستويات الإفصاح للقروض المعاد هيكلتها.

وقد أوردت بؤرة السيولة المتاحة. وذكر التقرير أن ودائع العملاء تقدر بنحو 82٪ من غير الأسهم في حين مثلت الأصول السائلة 32٪ من إجمالي الأصول بنهاية 2013. وتوقع التقرير أن صافي الربحية سيواصل الانتعاش تدريجيا بالتزامن مع انخفاض مشكلة مخصصات القروض، مما سيدفع عوائد النظام المصرفي بمتوسط الأصول إلى 1.3٪، خلال هذه الفترة (مقارنة بمستويات قبل الأزمة التي كانت عند 2٪).

وذكر التقرير أن مؤشر الإنتاجية سيظل عند مستوياته الحالية بمعدل التكلفة مقابل الدخل أقل من 40٪. وذكر التقرير أن توقعات موديز تعكس المزيد من تطور معايير النظام المصرفي الكويتي، حيث أن البنوك حققت نمو 10٪.



نمو الودائع بوتيرة سريعة أكثر من القروض منذ عام 2010

«الوطني»: ارتفاع التضخم لـ 2,9٪ في مايو

ذكر بنك الكويت الوطني في تقريره عن معدل التضخم في الكويت، أن معدل التضخم ارتفع في مؤشر أسعار المستهلك من 2,7٪ على أساس سنوي في أبريل ليصل إلى 2,9٪ على أساس سنوي في مايو. وأضاف التقرير أن معظم الارتفاع الطفيف في التضخم جاء من معدل التضخم الأساسي (مع استثناء المواد الغذائية) الذي ارتفع أيضا بدوره من 2,7٪ على أساس سنوي في أبريل إلى 2,9٪ على أساس سنوي في مايو، ليتساوى بذلك مع معدل التضخم العام. وأشار التقرير إلى أن الارتفاع في معدل التضخم الأساسي جاء بشكل رئيسي من الزيادات السنوية في أسعار مكون الملابس والأحذية وتكاليف مكون المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة المنزلية. وتوقع التقرير أن يحافظ معدل التضخم الأساسي على قوته، كما من المحتمل أن تبدأ أسعار المواد الغذائية بالارتفاع. ولكن من المتوقع أن تستقر ضغوطات معدل التضخم العام، الذي يتوقع أن يبلغ متوسطه 3,0٪ على أساس سنوي خلال العام 2014. ولفت التقرير إلى استقرار معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية بشكل ملحوظ، مسجلا تباطؤا طفيفا ليصل إلى 2,8٪ على أساس سنوي بمعدل التضخم في مكون الإسكان.

وأشار التقرير إلى أن معدل التضخم في الكويت، بل امتد ليشمل كبرى مدن الخليج، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في الكويت بنسبة 1,6٪. وارتفع المؤشر السعري هو الآخر بشكل إيجابي بمقدار 77,8 نقطة بنسبة 1,1٪ ليستعيد الاستقرار فوق مستوى 7000 نقطة مجددا. وشهدت السيولة النقدية ارتفاعا كبيرا بنسبة تزيد على 70٪ مقارنة بجلسة

السوق يتنفس الصعداء.. ويستعيد 7000 نقطة و«كويت 15» يحقق أعلى مكاسب في جلسة واحدة بـ 25,7 نقطة

شريف حمدي

شهدت جلسة تعاملات أمس بسوق الكويت المالي نشاطا قياسيا مقارنة بأدائه في الفترة الأخيرة، وجاء هذا النشاط على وقع معلومات تناقلها أوساط المتعاملين فيما بينهم منذ بداية الجلسة مفادها أن وكالة «بولمبرغ» ذكرت أن 6 مجموعات استثمارية تستكشف فرص شراء حصة سيطرة على الشركة

الكويتية للأغذية (امريكانا)، هو الأمر الذي تفاعل معه السوق بشكل كبير وخاصة التابعة لمجموعة الاستثمارات الوطنية التي ارتفعت أسهمها بشكل لافت، حيث ارتفع سهم زين بمقدار 30 فلسا، وارتفع سهم الاستثمارات بواقع 6 فلوس، كما ارتفع سهم الساحل بالحد الأعلى بـ 2,5 فلس. وجاءت تداولات أمس بخلاف تداولات أمس الأول

التي أغلقت على تراجع متأثرا بإقرار قانون الـ B.O.T الجديد الذي حمل انتقادا كبيرا من بعض المستثمرين بسبب المادة 7 الخاصة بمشاريع الـ B.O.T القديمة ومدد عقودها التي تحمل شبهة دستورية. وحقق مؤشر كويت 15 قفزة تاريخية أمس بارتفاعه أكثر من 25 نقطة في جلسة واحدة بنسبة 2,2٪ ليعوض جزءا كبيرا من خسائره التي تكبدها

في يونيو الماضي، ولم يقتصر النشاط على كويت 15 فحسب، بل امتد ليشمل المؤشر الوزني الذي حقق ارتفاعا كبيرا بلغ 7,5 نقاط بنسبة 1,6٪. وارتفع المؤشر السعري هو الآخر بشكل إيجابي بمقدار 77,8 نقطة بنسبة 1,1٪ ليستعيد الاستقرار فوق مستوى 7000 نقطة مجددا. وشهدت السيولة النقدية ارتفاعا كبيرا بنسبة تزيد على 70٪ مقارنة بجلسة

أول من أمس، وكانت الدقائق الأخيرة قد شهدت ضخخ سيولة مليونية كبيرة تصل إلى 5 ملايين دينار قفزت بالقيمة بهذا الشكل. وتركزت السيولة حول الأسهم القيادية وخاصة البنكية، وفي مقدمتها سهمها الوطني وبيتك، ومن الأسهم القيادية الأخرى زين وأجيليتي، حيث استحوذت هذه الأسهم على نحو 40٪ من إجمالي القيمة.

ارتفاع سوق دبي بنسبة 8٪.. وأبوظبي بـ 5٪

وارتفع المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة كبيرة بلغت 5٪ حيث أقفل عند مستوى 4807 نقاط، وتداولات بلغت قيمتها الإجمالية 889 مليون درهم.

خاصة تلك التي شهدت أقصى انخفاض خلال الفترة الماضية، كسهمي «أربتك» و«الاتحاد العقارية»، اللذين شكلت تداولتهما معا نصف القيمة الإجمالية لتداولات السوق.

شهد سوق دبي المالي أمس ارتفاعا كبيرا بنسبة بلغت 8٪ حيث أقفل عند مستوى 4390 نقطة، وتداولات كثيفة بلغت قيمتها الإجمالية 3 مليارات درهم. وارتفعت عدة أسهم بالنسبة القسوى